



تقرير

الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأفريقيا

أبيدجان

كوت ديفوار

4 - 8 أبريل/نيسان

2016

الأوصاف المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض موضوعاته لا تُعبّر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تُعبّر الإشارة إلى شركات محدّدة أو منتجات بعض المُصنّعين، سواء أكانت مرخّصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب المنظمة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

جميع حقوق الطبع محفوظة. وتشجّع المنظمة نسخ ونشر المواد الإعلامية الواردة في هذا المطبوع. ويجوز عند الطلب استخدامه مجاناً لغير الأغراض التجارية. وقد يتوجّب دفع رسوم مالية لقاء نسخه بغرض إعادة بيعه أو لأغراض تجارية أخرى، بما في ذلك للأغراض التعليمية. وتقدّم طلبات الحصول على إذن بنسخ أو نشر منتجات المنظمة المحمية بموجب حقوق الطبع وغيرها من استفسارات عن الحقوق والتراخيص بالكتابة على عنوان البريد الإلكتروني

copyright@fao.org أو إلى رئيس فرع سياسات النشر ودعمه على هذا العنوان:

Chief, Publishing Policy and Support Branch, Office of Knowledge Exchange, Research and Extension, FAO, Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy.

دول إقليم أفريقيا الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة

الجزائر	إثيوبيا	النيجر
أنغولا	غابون	نيجيريا
بنن	غامبيا	رواندا
بوتسوانا	غانا	ساو تومي وبرينسيبي
بورкина فاسو	غينيا	السنغال
بوروندي	غينيا-بيساو	سيشيل
كابو فردي	كينيا	سيراليون
الكاميرون	ليسوتو	الصومال
جمهورية أفريقيا الوسطى	ليبيريا	جنوب أفريقيا
تشاد	ليبيا	جنوب السودان
جزر القمر	مدغشقر	السودان
الكونغو	ملاوي	سوازيلند
كوت ديفوار	مالي	توغو
جمهورية الكونغو الديمقراطية	موريتانيا	تونس
جيبوتي	موريشيوس	أوغندا
مصر	المغرب	جمهورية تنزانيا المتحدة
غينيا الاستوائية	موزامبيق	زامبيا
إريتريا	ناميبيا	زمبابوي

موعد ومكان انعقاد مؤتمرات منظمة الأغذية والزراعة الإقليمية لأفريقيا

المؤتمر الأول	لاغوس ، نيجيريا	3-12 نوفمبر/ تشرين الثاني 1960
المؤتمر الثاني	تونس العاصمة ، تونس	1-10 نوفمبر/ تشرين الثاني 1962
المؤتمر الثالث	أديس أبابا ، إثيوبيا	3-15 سبتمبر/ أيلول 1964
المؤتمر الرابع	أبيدجان ، كوت ديفوار	9-19 نوفمبر/ تشرين الثاني 1966
المؤتمر الخامس	كامبالا ، أوغندا	18-29 نوفمبر/ تشرين الثاني 1968
المؤتمر السادس	الجزائر العاصمة ، الجزائر	17 سبتمبر/ أيلول- 3 أكتوبر/ تشرين الأول 1970
المؤتمر السابع	ليبرفيل ، غابون	14-30 سبتمبر/ أيلول 1972
المؤتمر الثامن	روزهيل ، موريشيوس	1-17 أغسطس/ آب 1974
المؤتمر التاسع	فريتاون ، سيراليون	2-12 نوفمبر/ تشرين الثاني 1976
المؤتمر العاشر	أروشا ، تنزانيا	18-28 سبتمبر/ أيلول 1978
المؤتمر الحادي عشر	لومي ، توغو	16-27 يونيو/ حزيران 1980
المؤتمر الثاني عشر	الجزائر العاصمة ، الجزائر	22 سبتمبر/ أيلول- 2 أكتوبر/ تشرين الأول 1982
المؤتمر الثالث عشر	هراري ، زيمبابوي	16-25 يوليو/ تموز 1984
المؤتمر الرابع عشر	ياموسوكرو ، كوت ديفوار	2-11 سبتمبر/ أيلول 1986
المؤتمر الخامس عشر	موكا ، موريشيوس	26 أبريل/ نيسان- 4 مايو/ أيار 1988
المؤتمر السادس عشر	مراكش ، المغرب	11-15 يونيو/ حزيران 1990
المؤتمر السابع عشر	أكرا ، غانا	20-24 يوليو/ تموز 1992
المؤتمر الثامن عشر	غابورون ، بوتسوانا	24-28 أكتوبر/ تشرين الأول 1994
المؤتمر التاسع عشر	أواغادوغو ، بوركينا فاسو	16-20 أبريل/ نيسان 1996
المؤتمر العشرون	أديس أبابا ، إثيوبيا	16-20 فبراير/ شباط 1998
المؤتمر الحادي والعشرون	ياوندي ، الكامبيون	21-25 فبراير/ شباط 2000
المؤتمر الثاني والعشرون	القاهرة ، مصر	4-8 فبراير/ شباط 2002
المؤتمر الثالث والعشرون	جوهانسبرغ ، جنوب أفريقيا	1-5 مارس/ آذار 2004
المؤتمر الرابع والعشرون	باماكو ، مالي	30 يناير/ كانون الثاني - 3 فبراير/ شباط 2006
المؤتمر الخامس والعشرون	نيروبي ، كينيا	16-20 يونيو/ حزيران 2008
المؤتمر السادس والعشرون	لواندا ، أنغولا	6-7 مايو/ أيار 2010
المؤتمر السابع والعشرون	براذافيل ، الكونغو	23-27 أبريل/ نيسان 2012
المؤتمر الثامن والعشرون	تونس العاصمة ، تونس	24-28 مارس/ آذار 2014
المؤتمر التاسع والعشرون	أبيدجان ، كوت ديفوار	4-8 أبريل/ نيسان 2016

بيان المحتويات

الصفحات

ملخص التوصيات الرئيسية	6
أولاً- البنود الافتتاحية	13
ثانياً- المسائل التنظيمية والمتعلقة بالسياسات على المستويين الإقليمي والعالمي	16
ألف- الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق النمو الزراعي الشامل	16
باء- الاتجاهات والقضايا في مجال الأغذية والزراعة لاتخاذ إجراءات إقليمية ووطنية في سياق أهداف التنمية المستدامة	17
جيم- نتائج لجنة الأمن الغذائي العالمي وإجراءات المتابعة على الصعيدين الإقليمي والقطري	19
ثالثاً- المسائل المتعلقة بالبرنامج والميزانية	20
ألف- نتائج وأولويات منظمة الأغذية والزراعة في إقليم أفريقيا	20
باء- شبكة المكاتب الميدانية	21
جيم- بيانات ممثلي المجموعات الإقليمية الفرعية عن تحديد الأولويات بشأن احتياجات البلدان والأقاليم الفرعية	23
رابعاً- المسائل الأخرى	24
ألف- برنامج عمل المؤتمر الإقليمي لأفريقيا المتعدد السنوات	24
باء- البنود الختامية	25
جيم- أية مسائل أخرى	25
خامساً- المرفقات	29

ملخص التوصيات الرئيسية

مسائل تستدعي اهتمام المجلس

ثالثاً- المسائل المتعلقة بالبرنامج والميزانية

ألف- نتائج وأولويات منظمة الأغذية والزراعة في إقليم أفريقيا

22- إن المؤتمر الإقليمي :

(أ) رحّب بالإجراءات المتخذة والنتائج المحققة خلال الفترة 2014-2015 من أجل معالجة الأولويات الإقليمية، لا سيما من خلال المبادرات الإقليمية الثلاث التي أقرّها المؤتمر الإقليمي في دورته الثامنة والعشرين والتي ساعدت على تركيز عمل المنظمة مع السماح في الوقت ذاته بمرونة في الاستجابة للأولويات القطرية والاحتياجات الناشئة؛

(ب) أعرب عن دعمه لمواصلة المبادرات الإقليمية خلال فترة السنتين 2016-2017 للمساعدة على تركيز إجراءات المنظمة على أولويات الإقليم، وهي: تحدي القضاء على الجوع في أفريقيا بحلول عام 2025، وتكثيف الإنتاج المستدام وتطوير سلاسل القيمة في أفريقيا، وبناء القدرة على الصمود في الأراضي الجافة في أفريقيا؛

(ج) شدد على الحاجة إلى الاستمرارية في التوجّه الاستراتيجي للمنظمة وأعرب عن تقديره لمواءمة الأهداف الاستراتيجية للمنظمة وأهداف التنمية المستدامة؛

(د) أشار إلى الاتجاهات الناشئة في الإقليم وتطلّع إلى قيام المنظمة بالمزيد من العمل التحليلي لفهم آثارها على الأغذية والزراعة في الإقليم؛

(هـ) سلّط الضوء على الحاجة إلى نمو شامل يستند إلى كل من (1) الميزة النسبية والاستدامة الاجتماعية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ (2) تنمية قوية للأسواق؛ و(3) تنمية شاملة ومنصفة لسلسلة القيمة؛

(و) شدد على أهمية بناء القدرة على الصمود للتصدي للمخاطر المرتبطة بتغير المناخ وعوامل أخرى، بما في ذلك (1) الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية الداخلية والبحرية على السواء لما فيه فائدة جميع أصحاب المصلحة؛ (2) نظم مراقبة الأراضي والمياه المناسبة؛ و(3) القدرة القوية على مكافحة الآفات والأمراض النباتية والحيوانية؛

(ز) أكد مجدداً على المنطلق الأساسي للمنظمة لضمان أن تأخذ البلدان الأعضاء بزمام البرامج والمشاريع في بلدانها؛

(ح) شدد على أهمية دعم البلدان الأعضاء للمنظمة في تعبئة الموارد مع الشركاء في التنمية، وكذلك دعم

المساهمات في آليات التمويل مثل حساب الأمانة للتضامن مع أفريقيا وحسابات الأمانة الأحادية الجانب من قبل جميع البلدان الأفريقية من أجل الابتكار والتطوير.

22 (1) وأوصى المؤتمر الإقليمي المنظمة بما يلي:

- (1) مواصلة تحسين نتائج وآثار برامجها بما في ذلك من خلال أطر للبرمجة القطرية أكثر تركيزاً تساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة وأهداف التنمية المستدامة؛
- (2) تعزيز الشراكات مع البلدان الأعضاء بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية الفرعية والإقليمية والدولية، وإسداء المشورة المتعلقة بالسياسات، وتنمية القدرات، والاستفادة من عمل المنظمة المعيارى وفي مجال وضع المعايير؛
- (3) تعزيز دعمها للبلدان في المجالات المهمة المتمثلة في الوصول إلى الأسواق ونظم الأغذية الزراعية، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وحوكمتها، وبناء القدرة على الصمود لغرض الإدارة الفعالة للمخاطر؛
- (4) مساعدة البلدان على تطوير قطاعات قوية وشاملة للتجهيز الزراعي باستخدام التكنولوجيات المناسبة والمكننة، ولا سيما لاستقطاب الشباب إلى قطاعي الأغذية والزراعة؛
- (5) تعبئة الموارد المالية من الصندوق الأخضر للمناخ ضمن شراكة مع مصارف التنمية الإقليمية وباستخدام مرافق المنظمة وبرامجها القائمة حالياً باعتبارها قنوات لإيصال الدعم الفني ولتنمية القدرات.

باء- اللامركزية وشبكة المكاتب الميدانية

24- إن المؤتمر الإقليمي:

- (أ) رحّب بالوثيقة عن اللامركزية وأقرّ بالحاجة إلى تحديث نطاق تغطية مكاتب المنظمة من أجل التكيف مع المتطلبات الحالية للتنمية وتحقيق المزيد من المرونة والكفاءة والتأثيرات عند تنفيذ الأهداف الاستراتيجية؛
- (ب) نظر في الخيارات التي أوصت بها الأمانة بالنسبة إلى أفريقيا وأشار إلى التحدي المعقد من حيث التغطية والموقع والأدوار والمسؤوليات والحاجة إلى المرونة في حجم حضور المنظمة ونطاقه؛
- (ج) وأيد المبادئ المتعلقة باستعراض تغطية مكاتب المنظمة التي (1) ستضمن وجود شبكة أكثر مرونة وتعزيزاً وأقرب إلى جميع البلدان الأعضاء والأقاليم وفي خدمتها، (2) تساهم بشكل فعال في تحقيق نتيجة مشتركة تتمثل في القضاء على الجوع دون تقويض شبكة المكاتب الميدانية القائمة للمنظمة، أو التمييز في حق أي دولة/ إقليم على أساس حالة التنمية مثل روابط النقل؛
- (د) أوصى المنظمة، تماشياً مع ولايتها ومع الاستنتاجات الصادرة عن الدورة السابعة والعشرين للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا في عام 2012، (1) باستخدام معايير العجز الغذائي (2) وبإعطاء الأولوية لبلدان

العجز الغذائي المتوسطة والمنخفضة الدخل؛ (3) وبالإبقاء على جميع المكاتب القطرية والإقليمية الفرعية الموجودة حالياً في البلدان الأفريقية؛

(هـ) أيد اقتراح استعراض شبكة المكاتب الميدانية في إقليم أفريقيا، وإجراء الاستعراض بطريقة تسمح بتعزيز قدرات الشبكة عبر العملية الجارية، وبشكل خاص:

(1) الحفاظ على مبدأ "منظمة واحدة" ومكتب واحد لكل بلد من البلدان من خلال الدمج الكامل للفرق المعنية بالقدرة على الصمود الممولة من المشاريع في كل من داكار ونيروبي وجوهانسبرغ ضمن المكاتب القطرية للفاو التابعة لها؛

(2) ينبغي تعزيز قدرات المكتب الإقليمي في أكرا تماشياً مع القرارات الوزارية الصادرة عن المؤتمر الإقليمي لأفريقيا في دورته المعقودة في تونس عام 2014؛

(3) تعزيز المكتب الإقليمي الفرعي في أديس أبابا بفعل وجود الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا؛

(4) توطيد قدرات المكتب الإقليمي الفرعي في ما يتعلق بالدعم الفني المقدم إلى بلدان أفريقيا الوسطى وعلى أن يبقى مقره في ليبفيل، مع الإشارة إلى التزام الحكومة المضيفة المحافظة على مستوى كافٍ من الدعم لهذا المكتب؛

(5) يستحسن أن يوجد المكتب الإقليمي الفرعي المقترح لتقديم الدعم الفني إلى البلدان في غرب أفريقيا في بلد ناطق باللغة الفرنسية. وفي هذا الصدد، أخذ علماً بالعرض المقدم من كل من كوت ديفوار والسنغال لاستضافة المكتب الإقليمي الفرعي لغرب أفريقيا؛

(6) أن يكون المسؤول الفني المقرر تعيينه في غابورون، بوتسوانا، مسؤولاً عن الاتصال بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وأن يُعين أيضاً كممثل للمنظمة في بوتسوانا؛

(7) ينبغي تحويل ممثلات المنظمة من خلال مراسلين قطريين في بلدان المحيط الهندي أي جزر القمر وموريشيوس وسيشيل إلى مسؤولين وطنيين متفرغين عن برامج المنظمة بإشراف وقيادة ممثل المنظمة في مدغشقر؛

(8) ينبغي تعزيز المكتب القطري للمنظمة في كوت ديفوار لكي يعمل عن كثب مع مصرف التنمية الأفريقي ومركز الأرّز في أفريقيا؛

(9) لا يمكن استخدام معيار روابط النقل لتوجيه عملية الاستعراض في إقليم أفريقيا بل ينبغي استكشاف معايير أخرى مثل السكان وغيرها من المعايير التي تستخدمها المنظمة في اتخاذ القرارات بالاسترشاد بفكرة أن تدخلات المنظمة تكون على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

رابعاً- المسائل الأخرى

ألف- برنامج عمل المؤتمر الإقليمي لأفريقيا المتعدد السنوات

31- إن المؤتمر الإقليمي :

- (أ) أقر برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2016-2019 لتنظيم عمل المؤتمر الإقليمي ، وشجع مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز إطلاع الممثلين الدائمين للمجموعة الأفريقية لدى المنظمة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية على نتائج البرنامج ؛
- (ب) شجع إجراء استعراض منتظم ومنهجي لأداء المؤتمر الإقليمي وكفاءته في تنفيذ توصياته ، واستحداث آلية عملية ولموسة للرصد وتطلع باهتمام إلى تلقي تقرير بهذا الشأن في دورته المقبلة.

باء- البنود الختامية

قائمة مقترحة بالمواضيع التي سينظر فيها المؤتمر الإقليمي لأفريقيا في دورته الثلاثين

- 32- نظر المؤتمر في المواضيع المقترحة للدورة الثلاثين للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا واقترح الموضوع التالي :
"التنمية المستدامة للنظم الزراعية والغذائية في أفريقيا: تحسين وسائل الإنتاج وخلق فرص عمل لائق وجذاب للشباب".
- 33- وطلب المؤتمر إلى الممثلين الدائمين للمجموعة الأفريقية وإلى أمانة المؤتمر الإقليمي وإلى رئيس الدورة التاسعة والعشرين للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا النظر في الاقتراحات الواردة بغية اتخاذ توصية نهائية بشأن موضوع الدورة الثلاثين للمؤتمر الإقليمي.

موعد ومكان انعقاد الدورة الثلاثين للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا

- 34- وافق المؤتمر الإقليمي على عقد دورته الثلاثين في السودان في عام 2018. وأعرب السودان عن شكره على هذا الاقتراح ووافق على استضافة الدورة الثلاثين للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا في عام 2018. وسيتم الاتفاق بكل مشترك على الموعد المحدد للدورة بين البلد المضيف المختار وأمانة المؤتمر الإقليمي. وأخذ المؤتمر الإقليمي علماً بأن رواندا عرضت استضافة الدورة الثلاثين للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا. وأخيراً، أشار المؤتمر إلى أن قرار اختيار البلد المضيف يقع على عاتق مجلس المنظمة.

مسائل تستدعي اهتمام المؤتمر

ثانياً - المسائل التنظيمية والمتعلقة بالسياسات على المستويين الإقليمي والعالمي

ألف - الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق النمو الزراعي الشامل

14- وإن المؤتمر الإقليمي :

- (أ) أشار إلى أهمية وفورات الحجم ونقل التكنولوجيا وغيرها من الآثار غير المباشرة التي من الممكن أن تنشأ عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- (ب) أقر بأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، رغم منافعها المحتملة، يجب ألا تُعتبر حلاً سحرياً ويتعيّن على البلدان إقامة شراكات بناءً على وضعها الخاص؛
- (ج) شدد على الحاجة إلى استحداث بيئة تمكينية مناسبة تستقطب استثمارات القطاع الخاص التي من شأنها تعزيز الأمن الغذائي وسبل كسب العيش وعمل الشباب والنمو الاقتصادي الإجمالي؛
- (د) أشار إلى أهمية المنتجين في عملية الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- (هـ) أقر بأهمية النمو الشامل ودمج المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على مستويات الشراكة كافة؛
- (و) أقر بضرورة تقاسم المنافع والمخاطر المرتبطة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص بين جميع أصحاب المصلحة عن طريق استراتيجية شفافة للحوكمة؛
- (ز) شدد على أهمية وضع أطر مؤسسية وقانونية وتنظيمية فعّالة فضلاً عن نظم ملائمة للرصد والتقييم؛
- (ح) أشار إلى انتشار عدم التيقن والمخاطر في قطاع الزراعة وسلط الضوء على أهمية تواجد استراتيجيات مناسبة لإدارة المخاطر بما يشمل الوضع الخاص الذي يعيشه المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة؛
- (ط) أشار إلى ضرورة أن تعزز الشراكات الأنشطة ذات القيمة المضافة وأن تحسّن جودة المنتجات وتعزز الأسواق وتضمن أسعاراً منصفة ودخلاً لائقاً للمشاركين الأكثر ضعفاً؛
- (ي) ألقى الضوء على ضرورة أن توفر المؤسسات الزراعية البحوث المناسبة والاستراتيجيات التي تستجيب لقضايا القطاع الخاص وتعزز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

15- وأوصى المؤتمر بأن تقوم الفاو بما يلي :

- (1) إجراء المزيد من التحليلات المعمّقة لتسليط الضوء على دراسات الحالة التي أحدثت أثراً إيجابياً ملموساً ومستداماً باستخدام منصات تتيحها الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- (2) مواصلة تشجيع الإجراءات الجماعية وبناء القدرات لأصحاب الحيازات الصغيرة من أجل زيادة

مشاركتهم في سلاسل القيمة الحديثة؛

(3) دعم الدول الأعضاء لتعزيز الأطر المؤسسية والتنظيمية والسياساتية السليمة بما في ذلك الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني والعمليات الشفافة لاختيار الشركاء من القطاع الخاص والمشاريع التي سيجري تنفيذها في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

(4) تعزيز الجهود لاعتماد إجراءات مناسبة ملزمة وغير ملزمة لإدارة المخاطر وتكون مرتبطة بالأنشطة الزراعية (الكوارث وما شابه)، وتدعيمها لضمان إحداث آثار مفيدة بالنسبة إلى أصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك التأمين الزراعي؛

(5) إنشاء فريق خبراء معني بالشراكات بين القطاعين العام والخاص سيتولى إجراء تحليلات متعمقة بشأن طبيعة وأنواع الشراكات التي لها صلة بظروف محددة وإسداء مشورة متخصصة للبلدان الأفريقية؛

(6) ضمان إيلاء أهمية خاصة إلى الشباب في مجال نظم الأغذية الزراعية.

باء- الاتجاهات والقضايا في مجال الأغذية والزراعة لاتخاذ إجراءات إقليمية ووطنية في سياق أهداف التنمية المستدامة

17- وإن المؤتمر الإقليمي:

(أ) لفت الانتباه بشكل خاص إلى المسائل الرئيسية المتعلقة ببطالة الشباب والتحضر والهجرة والأرباح التي قد تجنيها أفريقيا بفضل عدد الشباب الكبير والمتزايد.

(ب) تقاسم التجارب بشأن التدابير المتخذة في بعض البلدان لزيادة اهتمام الشباب بالأعمال التجارية الزراعية والتنمية الريفية بغرض متابعة هذه المسألة بعدما نظر فيها المؤتمر الإقليمي في دورته الثامنة والعشرين¹؛

(ج) حدد عدداً من التحديات المتعلقة بتشجيع الشباب في أفريقيا على المشاركة بصورة فعّالة في الزراعة بما فيها (1) الصعوبات التي تعترض الوصول إلى عوامل الإنتاج لا سيما الأراضي والتمويل؛ و(2) عدم كفاية البنى التحتية اللازمة لتعزيز التنمية الزراعية والريفية؛ و(3) انخفاض الربحية في القطاع الزراعي؛ و(4) ظروف العمل غير الجذابة؛

(د) أقر بأن الفوائد المرتبطة بعائدات الشباب غير تلقائية، لذلك ستتطلب بيئة تمكينية مواتية تستند إلى الوضع المحدد في كل بلد؛

¹ الفقرتان 18 و19 من الوثيقة ARC/14/REP.

- (هـ) شدد على أهمية أن تشهد الحماية الاجتماعية تطوراً ملحوظاً لإحداث تحوّل اقتصادي إجمالي؛
- (و) شدد على أهمية توطيد أوجه التآزر بين السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالقطاعين الزراعي وغير الزراعي من أجل تعزيز المنافع على نطاق القطاع ككل والنمو الاقتصادي الإجمالي؛
- (ز) سلّط الضوء على الحاجة إلى نمو شامل بما في ذلك تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين والحاجة إلى تطوير سلاسل قيمة متينة وعادلة؛
- (ح) شدد على أهمية وضع نظم قوية للرصد والتقييم من شأنها توفير معلومات مسترجعة عن النتائج والآثار؛
- (ط) أشار إلى التحديات المستمرة التي سيتعين معالجتها في سياق تغيّر المناخ والبيئة وشدد على الحاجة إلى استراتيجيات ملائمة لإدارة المخاطر، بما في ذلك من أجل مكافحة التصحرّ وندرة المياه وحرائق الغابات؛
- (ي) قدّم التوجيهات وأسدّى المشورة بشأن أوجه التآزر المتعلقة بالتحديات والإجراءات في المستقبل في سياق استراتيجية تنفيذ إعلان مالابو وأهداف التنمية المستدامة والأهداف الاستراتيجية للمنظمة.

18- وأوصى المؤتمر بأن تقوم الفاو بما يلي:

- (1) الاستمرار في توفير معارفها وخبراتها لمساعدة الدول الأعضاء على معالجة هذه الاتجاهات والقضايا بصورة فعّالة في قطاعي الأغذية والزراعة ولا سيما في المجالات التالية:
- (أ) تطوير سلسلة القيمة؛ (ب) وعمالة الشباب؛ (ج) وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والزراعة؛
- (د) والحماية الاجتماعية؛ (هـ) والسياسات والاتفاقات المرتبطة بالتجارة؛ (و) والبيانات ونظم المعلومات والإحصاءات لتحسين السياسات والاستراتيجيات إلى جانب نظم الرصد والتقييم؛ (ز) وبناء القدرة على الصمود للتكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره.

أولاً - البنود الافتتاحية

تنظيم المؤتمر

1- عُقدت الدورة التاسعة والعشرون لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأفريقيا في أبيدجان، كوت ديفوار، خلال الفترة الممتدة من 4 إلى 8 أبريل/نيسان 2016. ونُظم المؤتمر الإقليمي على جزأين: اجتماع لكبار المسؤولين من 4 إلى 6 أبريل/نيسان واجتماع وزاري يومي 7 و8 أبريل/نيسان.

2- وحضر المؤتمر الإقليمي 426 مندوباً من 49 بلداً من البلدان الأعضاء من بينهم 46 وزيراً ونائب وزير و16 سفيراً و5 دول مراقبة و8 منظمات من منظمات الأمم المتحدة و39 منظمة من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية و5 منظمة من المنظمات الحكومية الدولية.

حفل الافتتاح

3- افتتح اجتماع كبار المسؤولين ببيانات ألقاها كل من معالي السيد Mathias Aka N'Gouan، عمدة بلدية كوكودي (Cocody)، ومعالي السيد Kobenan Kouassi Adjoumani، وزير الموارد الحيوانية ومسايد الأسماك في جمهورية كوت ديفوار، والسيد Bukar Tijani، المدير العام المساعد والممثل الإقليمي لمكتب منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) الإقليمي في أفريقيا. ورحّب العمدة بالمشركين وأعرب عن سروره لاستضافة المؤتمر الإقليمي في بلدية كوكودي. ورحّب معالي الوزير بالمشركين وأعلن افتتاح الاجتماع رسمياً. كما شدد على الحاجة إلى تقديم مقترحات بشأن استراتيجيات وآليات التمويل الملائمة لتعزيز تطوير سلاسل القيمة بما يحفز التحوّل الزراعي المناسب لخصائص السوق الأفريقية. ورحّب السيد Bukar Tijani، نيابةً عن المدير العام للفاو بالمشركين وتوجّه بالشكر إلى جمهورية كوت ديفوار على ما قدّمته من دعم لتنظيم هذا الاجتماع واستضافته. وأقرّ بدعم رئيس الدورة الثامنة والعشرين للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا والرئيس المستقل للمجلس ورئيس الممثلين الدائمين للمجموعة الأفريقية لدى المنظمة. وسلط السيد Tijani الضوء على أهمية موضوع المؤتمر، وهو "تحويل النظم الغذائية الزراعية في أفريقيا لتحقيق النمو الشامل والرخاء المشترك"، لا سيما في سياق إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين الصادر عن الاتحاد الأفريقي في عام 2014. كما حضر حفل الافتتاح كل من معالي السيد Mamadou Sangafowa Coulibaly، وزير الزراعة والتنمية الريفية في جمهورية كوت ديفوار، والسيدة Maria Helena Semedo، نائبة المدير العام ومنسقة الموارد الطبيعية في الفاو.

4- عُقدت مراسم افتتاح الاجتماع الوزاري في 7 أبريل/نيسان، وافتتح الاجتماع معالي السيد Daniel Kablan Duncan، رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد والمالية والميزانية في جمهورية كوت ديفوار. كما ألقى كل من

السيد Mathias Aka N’Gouan، عمدة بلدية كوكودي، ومعالي السيد Mamadou Sangafowa Coulibaly، وزير الزراعة والتنمية الريفية في جمهورية كوت ديفوار، كلمات افتتاحية. وألقى المدير العام للفاو، السيد جوزيه غرازيانو دا سيلفا، كلمة ترحيبية.

انتخاب الرئيس ونواب الرئيس وتعيين المقرر

5- أقرّ المندوبون ترشيح معالي السيد Mamadou Sangafowa Coulibaly، وزير الزراعة والتنمية الريفية في جمهورية كوت ديفوار، لرئاسة هذه الدورة. وتوجه معالي السيد Kobenan Kouassi Adjoumani، نيابةً عن الرئيس، بالشكر إلى المندوبين على انتخاب كوت ديفوار لرئاسة الدورة التاسعة والعشرين للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا وإلى المنظمة على التحضيرات الممتازة التي قامت بها لعقد هذا الاجتماع، وطُلب من السيد Siaka Minayaha Coulibaly، مدير مكتب وزارة الزراعة والتنمية الريفية، أن يتولى رئاسة اجتماع كبار المسؤولين.

6- وانتخب المؤتمر البلدان التالية كنواب لرئيس المؤتمر: النائب الأول للرئيس: السودان؛ والنائب الثاني للرئيس: الكاميرون. وعيّن المؤتمر كمقررين مشاركين: تونس وزمبابوي.

اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني

7- اعتمد المؤتمر جدول الأعمال الوارد في المرفق ألف (الوثيقة ARC/16/1). وترد الوثائق المعروضة على المؤتمر في المرفق بء.

بيان المدير العام

8- رحّب السيد جوزيه غرازيانو دا سيلفا، المدير العام للفاو، بالوزراء وكبار المسؤولين المشاركين في الدورة التاسعة والعشرين للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا. وسلّط المدير العام الضوء على التقدّم الملحوظ الذي أحرزته البلدان الأفريقية في مجال الحد من الجوع في القارة الأفريقية وشجّع الدول الأعضاء على تسريع وتيرة التقدّم نحو تحقيق غاية إعلان مالابو الرامية إلى القضاء على الجوع بحلول عام 2025. كما أشار إلى أن النزاعات والأمراض والآثار السلبية الناجمة عن تغيّر المناخ تبطئ وتيرة النمو في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ المؤتمر الإقليمي بأنه ينبغي للارتقاء بالقدرة على الصمود والحماية الاجتماعية على نحو خاص أن يشكل حجر الزاوية للتدخلات الرامية إلى تحسين حياة جميع السكان، ولا سيما المجموعات المهمّشة، نظراً إلى تفاوت منافع النمو في أفريقيا بين بلدان القارة وأقاليمها. وأخيراً، شدد المدير العام على رسالة مفادها أنه حيثما توجد النزاعات يوجد الجوع؛ وحيثما يوجد الجوع يستحيل تحقيق سلام مستدام، وتعهّد المدير العام أمام المؤتمر الإقليمي بأن الفاو مستعدة للعمل جنباً إلى جنب مع البلدان الأفريقية لمكافحة الفقر والجوع وسوء التغذية.

بيان الرئيس المستقل لمجلس منظمة الأغذية والزراعة

9- تعذر على السيد Wilfred J. Ngirwa، الرئيس المستقل لمجلس المنظمة، حضور المؤتمر الإقليمي، غير أنه تم إتاحة بيانه للمندوبين.

بيان رئيس الدورة الثامنة والعشرين للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا

10- ألقى معالي السيد سعد الصديق، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في جمهورية تونس، بيان رئيس الدورة الثامنة والعشرين للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا. وفي معرض بيانه، ذكر المؤتمر بالتوصيات الصادرة عن المؤتمر في دورته الثامنة والعشرين وأحاط المندوبين علماً بالأنشطة التي يضطلع بها المكتب الإقليمي لتابعة تنفيذ هذه التوصيات، بما في ذلك المقترحات لتعزيز الآليات والتعاون بين بلدان الجنوب لرصد تنفيذ التوصيات.

بيان رئيسة لجنة الأمن الغذائي العالمي عن نتائج الدورة الثانية والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي

11- قدمت معالي السيدة أميرة داوود حسن قرناص، رئيسة لجنة الأمن الغذائي العالمي، تقريراً عن التقدم الذي أحرزته لجنة الأمن الغذائي العالمي خلال السنتين الماضيتين وأهمية هذا التقدم بالنسبة إلى إقليم أفريقيا. كما أحاطت المؤتمر علماً ببعض الأنشطة الجارية في اللجنة وحثت جميع أصحاب المصلحة على المشاركة بشكل نشط في العمليات التشاورية المتعددة أصحاب المصلحة التي تنظمها اللجنة، وتنفيذ التوصيات والخطوط التوجيهية الصادرة عن اللجنة في مجال السياسات.

بيان ممثل الاتحاد الأفريقي

12- ألقى معالي السيدة Rhoda Peace Tumusiime، مفوضة إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة في الاتحاد الأفريقي، بياناً بالنيابة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي. وأشارت إلى مساهمة الفاو التاريخية في التنمية الزراعية الأفريقية والعملية الخاصة بالبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وشددت على الدعم الممتاز الذي قدمته الفاو في سياق الشراكة المتجددة للقضاء على الجوع في أفريقيا التي ساعدت في نهاية المطاف على بلورة إطار لتطلعات مالابو المتمثلة في القضاء على الجوع في أفريقيا بحلول عام 2025. كما أشارت إلى أنه، على الرغم من أن استحقاق غاية الوفاء بالتزام القضاء على الجوع في أفريقيا يسبق استحقاق الغاية العالمية لعام 2030 المحددة في إطار أهداف التنمية المستدامة بخمس سنوات، هناك تواءماً شديداً بين العمليتين.

ثانياً- المسائل التنظيمية والمتعلقة بالسياسات على المستويين الإقليمي والعالمي

ألف- الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق النمو الزراعي الشامل

13- نظر المؤتمر الإقليمي في الوثيقة (ARC/16/2) عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق النمو الزراعي الشامل. وأشار المؤتمر إلى أهمية إقامة شراكات مبتكرة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتحسين الإنتاجية والارتقاء بالنمو في قطاعي الزراعة والأغذية. كما سلّط الضوء على الدور الرئيسي الذي تضطلع به الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق أهداف إعلان مالابو لعام 2025 والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وقدم الأعضاء أمثلة عن شراكات ناجحة بين القطاعين العام والخاص في بلدانهم.

14- وإنّ المؤتمر الإقليمي :

- (أ) أشار إلى أهمية وفورات الحجم ونقل التكنولوجيا وغيرها من الآثار غير المباشرة التي من الممكن أن تنشأ عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- (ب) أقرّ بأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، رغم منافعها المحتملة، يجب ألا تُعتبر حلاً سحرياً ويتعيّن على البلدان إقامة شراكات بناءً على وضعها الخاص؛
- (ج) شدد على الحاجة إلى استحداث بيئة تمكينية مناسبة تستقطب استثمارات القطاع الخاص التي من شأنها تعزيز الأمن الغذائي وسبل كسب العيش وعمل الشباب والنمو الاقتصادي الإجمالي؛
- (د) أشار إلى أهمية المنتجين في عملية الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- (هـ) أقرّ بأهمية النمو الشامل ودمج المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على مستويات الشراكة كافة؛
- (و) أقرّ بضرورة تقاسم المنافع والمخاطر المرتبطة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص بين جميع أصحاب المصلحة عن طريق استراتيجية شفافة للحوكمة؛
- (ز) شدد على أهمية وضع أطر مؤسسية وقانونية وتنظيمية فعّالة فضلاً عن نظم ملائمة للرصد والتقييم؛
- (ح) أشار إلى انتشار عدم التيقن والمخاطر في قطاع الزراعة وسلّط الضوء على أهمية تواجد استراتيجيات مناسبة لإدارة المخاطر بما يشمل الوضع الخاص الذي يعيشه المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة؛
- (ط) أشار إلى ضرورة أن تعزز الشراكات الأنشطة ذات القيمة المضافة وأن تحسّن جودة المنتجات وتعزز الأسواق وتضمن أسعاراً منصفة ودخلاً لائقاً للمشاركين الأكثر ضعفاً؛
- (ي) ألقى الضوء على ضرورة أن توفر المؤسسات الزراعية البحوث المناسبة والاستراتيجيات التي تستجيب لقضايا القطاع الخاص وتعزز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

15- وأوصى المؤتمر بأن تقوم الفاو بما يلي :

- (1) إجراء المزيد من التحليلات المعمّقة لتسليط الضوء على دراسات الحالة التي أحدثت أثراً إيجابياً ملموساً ومستداماً باستخدام منصات تتيحها الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- (2) مواصلة تشجيع الإجراءات الجماعية وبناء القدرات لأصحاب الحيازات الصغيرة من أجل زيادة مشاركتهم في سلاسل القيمة الحديثة؛
- (3) دعم الدول الأعضاء لتعزيز الأطر المؤسسية والتنظيمية والسياساتية السليمة بما في ذلك الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني والعمليات الشفافة لاختيار الشركاء من القطاع الخاص والمشاريع التي سيجري تنفيذها في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- (4) تعزيز الجهود لاعتماد إجراءات مناسبة ملزمة وغير ملزمة لإدارة المخاطر وتكون مرتبطة بالأنشطة الزراعية (الكوارث وما شابه)، وتدعيمها لضمان إحداث آثار مفيدة بالنسبة إلى أصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك التأمين الزراعي؛
- (5) إنشاء فريق خبراء معني بالشراكات بين القطاعين العام والخاص سيتولى إجراء تحليلات متعمقة بشأن طبيعة وأنواع الشراكات التي لها صلة بظروف محددة وإسداء مشورة متخصصة للبلدان الأفريقية؛
- (6) ضمان إيلاء أهمية خاصة إلى الشباب في مجال نظم الأغذية الزراعية.

باء- الاتجاهات والقضايا في مجال الأغذية والزراعة لاتخاذ إجراءات

إقليمية ووطنية في سياق أهداف التنمية المستدامة

16- نظر المؤتمر الإقليمي في الوثيقة عن الاتجاهات والقضايا في مجال الأغذية والزراعة لاتخاذ إجراءات إقليمية ووطنية في سياق أهداف التنمية المستدامة (الوثيقة ARC/16/3). وسلّط الضوء على الاتجاهات والقضايا التي من المحتمل أن تحدد ملامح عمل الفاو في السنوات القادمة وأشار إلى ثلاثة محركات رئيسية لإجراءات الفاو العالمية والإقليمية وهي: أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 17 هدفاً، واتفاق باريس الذي تم اعتماده كوثيقة ختامية للاجتماع الحادي والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، وإعلان روما عن التغذية وإطار العمل المصاحب له الذين اعتمدهما المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية.

17- وإن المؤتمر الإقليمي :

- (أ) لفت الانتباه بشكل خاص إلى المسائل الرئيسية المتعلقة ببطالة الشباب والتحضر والهجرة والأرباح التي قد تجنيها أفريقيا بفضل عدد الشباب الكبير والمتزايد.

- (ب) تقاسم التجارب بشأن التدابير المتخذة في بعض البلدان لزيادة اهتمام الشباب بالأعمال التجارية الزراعية والتنمية الريفية بغرض متابعة هذه المسألة بعدما نظر فيها المؤتمر الإقليمي في دورته الثامنة والعشرين²؛
- (ج) حدد عدداً من التحديات المتعلقة بتشجيع الشباب في أفريقيا على المشاركة بصورة فعّالة في الزراعة بما فيها (1) الصعوبات التي تعترض الوصول إلى عوامل الإنتاج لا سيما الأراضي والتمويل؛ و(2) عدم كفاية البنى التحتية اللازمة لتعزيز التنمية الزراعية والريفية؛ و(3) انخفاض الربحية في القطاع الزراعي؛ و(4) ظروف العمل غير الجذابة؛
- (د) أقرّ بأن الفوائد المرتبطة بعائدات الشباب غير تلقائية، لذلك ستتطلب بيئة تمكينية مواتية تستند إلى الوضع المحدد في كل بلد؛
- (هـ) شدد على أهمية أن تشهد الحماية الاجتماعية تطوراً ملحوظاً لإحداث تحول اقتصادي إجمالي؛
- (و) شدد على أهمية توطيد أوجه التآزر بين السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالقطاعين الزراعي وغير الزراعي من أجل تعزيز المنافع على نطاق القطاع ككل والنمو الاقتصادي الإجمالي؛
- (ز) سلّط الضوء على الحاجة إلى نمو شامل بما في ذلك تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين والحاجة إلى تطوير سلاسل قيمة متينة وعادلة؛
- (ح) شدد على أهمية وضع نظم قوية للرصد والتقييم من شأنها توفير معلومات مسترجعة عن النتائج والآثار؛
- (ط) أشار إلى التحديات المستمرة التي سيتعين معالجتها في سياق تغيير المناخ والبيئة وشدد على الحاجة إلى استراتيجيات ملائمة لإدارة المخاطر، بما في ذلك من أجل مكافحة التصحر وندرة المياه وحرائق الغابات؛
- (ي) قدم التوجيهات وأسدّى المشورة بشأن أوجه التآزر المتعلقة بالتحديات والإجراءات في المستقبل في سياق استراتيجية تنفيذ إعلان مالابو وأهداف التنمية المستدامة والأهداف الاستراتيجية للمنظمة.

18- وأوصى المؤتمر بأن تقوم الفاو بما يلي :

- (1) الاستمرار في توفير معارفها وخبراتها لمساعدة الدول الأعضاء على معالجة هذه الاتجاهات والقضايا بصورة فعّالة في قطاعي الأغذية والزراعة ولا سيما في المجالات التالية :
- (أ) تطوير سلسلة القيمة؛ (ب) وعمالة الشباب؛ (ج) وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والزراعة؛ (د) والحماية الاجتماعية؛ (هـ) والسياسات والاتفاقات المرتبطة بالتجارة؛ (و) والبيانات ونظم المعلومات والإحصاءات لتحسين السياسات والاستراتيجيات إلى جانب نظم الرصد والتقييم؛ (ز) وبناء القدرة على الصمود للتكيف مع تغيير المناخ والتخفيف من آثاره.

² الفقرتان 18 و19 من الوثيقة ARC/14/REP.

جيم- نتائج لجنة الأمن الغذائي العالمي وإجراءات المتابعة على الصعيدين الإقليمي والقطري

19- استعرض المؤتمر الإقليمي آخر التطورات والمداولات التي أجرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) ونظر في إجراءات المتابعة المناسبة في إقليم أفريقيا. وقدمت السيدة أميرة داوود قرناص، رئيسة اللجنة، تقريراً عما أنجزته اللجنة خلال السنتين الماضيتين وعن أهمية هذا العمل بالنسبة إلى المؤتمر الإقليمي للفاو. وأشارت على نحو خاص إلى إقرار المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية، وإطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة. كما أبلغت أن اللجنة أقرت برنامج عملها المتعدد السنوات لفترة السنتين 2016-2017 والمذكورة الإعلامية بشأن اختيار أنشطة اللجنة المستقبلية.

20- وإن المؤتمر الإقليمي :

- (أ) أخذ علماً بنتائج اللجنة بما في ذلك الجهود التي تبذلها بهدف تعزيز الروابط بين الالتزامات العالمية والجهود الإقليمية/الوطنية الرامية إلى ضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع؛
- (ب) شجّع على تنفيذ منتجات اللجنة الخاصة بالسياسات ودعا جميع أصحاب المصلحة إلى المشاركة بصورة نشطة في الأنشطة التي ستضطلع بها اللجنة خلال الفترة 2016-2017.

ثالثاً- المسائل المتعلقة بالبرنامج والميزانية

ألف- نتائج وأولويات منظمة الأغذية والزراعة في إقليم أفريقيا

21- نظر المؤتمر الإقليمي في التقرير بشأن نتائج وأولويات أنشطة المنظمة في أفريقيا والذي يشمل الإنجازات التي تحققت في الفترة 2014-2015 والمقترحات للفترة 2016-2017 وما بعدها (الوثيقة ARC/16/5).

22- وإن المؤتمر الإقليمي :

(أ) رَحَّب بالإجراءات المتخذة والنتائج المحققة خلال الفترة 2014-2015 من أجل معالجة الأولويات الإقليمية، لا سيما من خلال المبادرات الإقليمية الثلاث التي أقرها المؤتمر الإقليمي في دورته الثامنة والعشرين والتي ساعدت على تركيز عمل المنظمة مع السماح في الوقت ذاته بمرونة في الاستجابة للأولويات القطرية والاحتياجات الناشئة؛

(ب) أعرب عن دعمه لمواصلة المبادرات الإقليمية خلال فترة السنتين 2016-2017 للمساعدة على تركيز إجراءات المنظمة على أولويات الإقليم، وهي: تحدي القضاء على الجوع في أفريقيا بحلول عام 2025، وتكثيف الإنتاج المستدام وتطوير سلاسل القيمة في أفريقيا، وبناء القدرة على الصمود في الأراضي الجافة في أفريقيا؛

(ج) شدد على الحاجة إلى الاستمرارية في التوجّه الاستراتيجي للمنظمة وأعرب عن تقديره لمواءمة الأهداف الاستراتيجية للمنظمة وأهداف التنمية المستدامة؛

(د) أشار إلى الاتجاهات الناشئة في الإقليم وتطلّع إلى قيام المنظمة بالمزيد من العمل التحليلي لفهم آثارها على الأغذية والزراعة في الإقليم؛

(هـ) سلّط الضوء على الحاجة إلى نمو شامل يستند إلى كل من (1) الميزة النسبية والاستدامة الاجتماعية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ (2) تنمية قوية للأسواق؛ و(3) تنمية شاملة ومنصفة لسلسلة القيمة؛

(و) شدد على أهمية بناء القدرة على الصمود للتصدي للمخاطر المرتبطة بتغير المناخ وعوامل أخرى، بما في ذلك (1) الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية الداخلية والبحرية على السواء لما فيه فائدة جميع أصحاب المصلحة؛ (2) نظم مراقبة الأراضي والمياه المناسبة؛ و(3) القدرة القوية على مكافحة الآفات والأمراض النباتية والحيوانية؛

(ز) أكد مجدداً على المنطلق الأساسي للمنظمة لضمان أن تأخذ البلدان الأعضاء بزمام البرامج والمشاريع في بلدانها؛

(ح) شدد على أهمية دعم البلدان الأعضاء للمنظمة في تعبئة الموارد مع الشركاء في التنمية، وكذلك دعم المساهمات في آليات التمويل مثل حساب الأمانة للتضامن مع أفريقيا وحسابات الأمانة الأحادية الجانب من قبل جميع البلدان الأفريقية من أجل الابتكار والتطوير.

(ط) وأوصى المؤتمر الإقليمي المنظمة بما يلي:

- (1) مواصلة تحسين نتائج وآثار برامجها بما في ذلك من خلال أطر للبرمجة القطرية أكثر تركيزاً تساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة وأهداف التنمية المستدامة؛
- (2) تعزيز الشراكات مع البلدان الأعضاء بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية الفرعية والإقليمية والدولية، وإسداء المشورة المتعلقة بالسياسات، وتنمية القدرات، والاستفادة من عمل المنظمة المعياري وفي مجال وضع المعايير؛
- (3) تعزيز دعمها للبلدان في المجالات المهمة المتمثلة في الوصول إلى الأسواق ونظم الأغذية الزراعية، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وحوكمتها، وبناء القدرة على الصمود لغرض الإدارة الفعالة للمخاطر؛
- (4) مساعدة البلدان على تطوير قطاعات قوية وشاملة للتجهيز الزراعي باستخدام التكنولوجيات المناسبة والمكننة، ولا سيما لاستقطاب الشباب إلى قطاعي الأغذية والزراعة؛
- (5) تعبئة الموارد المالية من الصندوق الأخضر للمناخ ضمن شراكة مع مصارف التنمية الإقليمية وباستخدام مرافق المنظمة وبرامجها القائمة حالياً باعتبارها قنوات لإيصال الدعم الفني ولتنمية القدرات.

باء- شبكة المكاتب الميدانية

23- نظر المؤتمر الإقليمي في الوثيقة الخاصة بشبكة المكاتب الميدانية (الوثيقة ARC/16/6) والتي تتناول الإجراءات المتخذة في الفترة 2014-2015 وتلك المقررة للفترة 2016-2017. وأحيط المؤتمر علماً بضرورة أن تستعرض المنظمة شبكة المكاتب الميدانية الخاصة بها من أجل تحسين الفعالية التنفيذية للمنظمة في ضوء بيئة السياسات الوطنية والإقليمية المتغيرة.

24- وإن المؤتمر الإقليمي:

- (أ) رحّب بالوثيقة عن اللامركزية وأقرّ بالحاجة إلى تحديث نطاق تغطية مكاتب المنظمة من أجل التكيف مع المتطلبات الحالية للتنمية وتحقيق المزيد من المرونة والكفاءة والتأثيرات عند تنفيذ الأهداف الاستراتيجية؛

- (ب) نظر في الخيارات التي أوصت بها الأمانة بالنسبة إلى أفريقيا وأشار إلى التحدي المعقد من حيث التغطية والموقع والأدوار والمسؤوليات والحاجة إلى المرونة في حجم حضور المنظمة ونطاقه؛
- (ج) وأيد المبادئ المتعلقة باستعراض تغطية مكاتب المنظمة التي (1) ستضمن وجود شبكة أكثر مرونة وتعزيزاً وأقرب إلى جميع البلدان الأعضاء والأقاليم وفي خدمتها، (2) تساهم بشكل فعال في تحقيق نتيجة مشتركة تتمثل في القضاء على الجوع دون تقويض شبكة المكاتب الميدانية القائمة للمنظمة، أو التمييز في حق أي دولة/ إقليم على أساس حالة التنمية مثل روابط النقل؛
- (د) أوصى المنظمة، تماشياً مع ولايتها ومع الاستنتاجات الصادرة عن الدورة السابعة والعشرين للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا في عام 2012، (1) باستخدام معايير العجز الغذائي (2) وبإعطاء الأولوية لبلدان العجز الغذائي المتوسطة والمنخفضة الدخل؛ (3) وبالإبقاء على جميع المكاتب القطرية والإقليمية الفرعية الموجودة حالياً في البلدان الأفريقية؛
- (هـ) أيد اقتراح استعراض شبكة المكاتب الميدانية في إقليم أفريقيا، وإجراء الاستعراض بطريقة تسمح بتعزيز قدرات الشبكة عبر العملية الجارية، وبشكل خاص:
- (1) الحفاظ على مبدأ "منظمة واحدة" ومكتب واحد لكل بلد من البلدان من خلال الدمج الكامل للفرق المعنية بالقدرة على الصمود الممولة من المشاريع في كل من داكار ونairobi وجوهانسبرغ ضمن المكاتب القطرية للفاو التابعة لها؛
 - (2) ينبغي تعزيز قدرات المكتب الإقليمي في أكرا تماشياً مع القرارات الوزارية الصادرة عن المؤتمر الإقليمي لأفريقيا في دورته المعقودة في تونس عام 2014؛
 - (3) تعزيز المكتب الإقليمي الفرعي في أديس أبابا بفعل وجود الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا؛
 - (4) توطيد قدرات المكتب الإقليمي الفرعي في ما يتعلق بالدعم الفني المقدم إلى بلدان أفريقيا الوسطى وعلى أن يبقى مقره في ليبفيل، مع الإشارة إلى التزام الحكومة المضيفة المحافظة على مستوى كافٍ من الدعم لهذا المكتب؛
 - (5) يستحسن أن يوجد المكتب الإقليمي الفرعي المقترح لتقديم الدعم الفني إلى البلدان في غرب أفريقيا في بلد ناطق باللغة الفرنسية. وفي هذا الصدد، أخذ علماً بالعرض المقدم من كل من كوت ديفوار والسنغال لاستضافة المكتب الإقليمي الفرعي لغرب أفريقيا؛
 - (6) أن يكون المسؤول الفني المقرر تعيينه في غابورون، بوتسوانا، مسؤولاً عن الاتصال بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وأن يُعَيَّن أيضاً كممثل للمنظمة في بوتسوانا؛

- (7) ينبغي تحويل ممثليات المنظمة من خلال مراسلين قطريين في بلدان المحيط الهندي أي جزر القمر وموريشيوس وسيشيل إلى مسؤولين وطنيين متفرّغين عن برامج المنظمة بإشراف وقيادة ممثل المنظمة في مدغشقر؛
- (8) ينبغي تعزيز المكتب القطري للمنظمة في كوت ديفوار لكي يعمل عن كثب مع مصرف التنمية الأفريقي ومركز الأرّز في أفريقيا؛
- (9) لا يمكن استخدام معيار روابط النقل لتوجيه عملية الاستعراض في إقليم أفريقيا بل ينبغي استكشاف معايير أخرى مثل السكان وغيرها من المعايير التي تستخدمها المنظمة في اتخاذ القرارات بالاسترشاد بفكرة أن تدخلات المنظمة تكون على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

جيم- بيانات ممثلي المجموعات الإقليمية الفرعية عن تحديد الأولويات بشأن احتياجات البلدان والأقاليم الفرعية

- 25- عرض ممثلو كل إقليم فرعي بياناً موجزاً عن المشاورات الإقليمية الفرعية الخاصة بهم، حددوا فيه احتياجاتهم وأولوياتهم المستقبلية.
- 26- حددت المشاورة الإقليمية الفرعية لأفريقيا الوسطى ثلاثة مجالات ذات أولوية وإجراءات ذات صلة بها من أجل: (1) تطوير سلاسل قيمة مبتكرة في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والغابات؛ (2) ودعم التنمية المستدامة للموارد الطبيعية؛ (3) وتعزيز قدرة الأسر الريفية على الصمود في وجه الصدمات والأزمات؛ (4) واتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة المخاطر والتهديدات ذات الصلة بالأمراض الحيوانية والبشرية والأمراض الحيوانية المنشأ (مثل فيروس إيبولا، وأنفلونزا الطيور، وطاعون المجترات الصغيرة، وداء المثقبيات، والجمرة الخبيثة، وداء الكلب، وغير ذلك).
- 27- حددت المشاورة الإقليمية الفرعية لشرق أفريقيا خمسة مجالات ذات أولوية وإجراءات ذات صلة بها من أجل: (1) تعزيز الاستخدام والإدارة المستدامين للموارد الطبيعية بهدف معالجة الأسباب الجذرية للجفاف وتغيّر المناخ وآثارهما؛ (2) تيسير التحوّل الزراعي مع الاستفادة من عنصر الشباب؛ (3) زيادة الإنتاج الزراعي وإنتاجية قطاعات المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك؛ (4) دعم تصميم السياسات والأطر الإقليمية الفرعية وتنقيحها؛ و(5) توفير الدعم الفني إلى المبادرة المتعلقة ببناء القدرة على مواجهة كوارث الجفاف وتحقيق الاستدامة التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وخطة الاستثمار الإقليمية التابعة للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.
- 28- حددت المشاورة الإقليمية الفرعية لأفريقيا الجنوبية سبعة مجالات ذات أولوية وإجراءات ذات صلة بها من أجل دعم: (أ) الأطر المؤسسية والمتعلقة بالسياسات؛ (ب) زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية والتنافسية بشكل

مستدام؛ (ج) تشجيع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما فيها الأراضي والمياه؛ (د) تشجيع القيمة المضافة وتحسين الوصول إلى الأسواق والتجارة؛ (هـ) تحسين الجهوزية والقدرة على الصمود للحد من الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية والمناخية؛ (و) زيادة الاستثمار في الزراعة ووصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الموارد المالية؛ (ز) تحسين الأمن الغذائي والتغذوي. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت المشاورة الإقليمية على الأولويات المشتركة التالية: المساواة بين الجنسين وإشراك الشباب والتكيف مع تغير المناخ والحد من التعرض لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والآثار الناشئة عنه.

29- وحددت المشاورة الإقليمية الفرعية لغرب أفريقيا، استناداً إلى الاتفاق الإقليمي للشراكة من أجل تنفيذ خطة التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا لعام 2025 الصادرة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أربعة مجالات ذات أولوية استراتيجية وإجراءات ذات صلة بها من أجل: (1) التكامل الإقليمي؛ (2) واعتماد مسارات مستدامة ومتكيفة مع تنوع النظم الإيكولوجية واحتياجات المجتمعات المحلية والوطنية لتكثيف الإنتاج؛ (3) وتعزيز سلاسل القيمة؛ (4) وتنمية تربية الأحياء المائية؛ (5) والمسائل المتعلقة العابرة للحدود مثل الأمراض الحيوانية المنشأ والبشرية-الحيوانية المنشأ (فيروس إيبولا).

رابعاً - المسائل الأخرى

ألف - برنامج عمل المؤتمر الإقليمي لأفريقيا المتعدد السنوات

30- استعرض المؤتمر الإقليمي مشروع برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2016-2019 بالنسبة إلى مؤتمر المنظمة الإقليمي لأفريقيا (الوثيقة ARC/16/7).

31- وإن المؤتمر الإقليمي:

- (أ) أقر برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2016-2019 لتنظيم عمل المؤتمر الإقليمي، وشجع مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز إطلاع الممثلين الدائمين للمجموعة الأفريقية لدى المنظمة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية على نتائج البرنامج؛
- (ب) شجع إجراء استعراض منتظم ومنهجي لأداء المؤتمر الإقليمي وكفاءته في تنفيذ توصياته، واستحداث آلية عملية وملموسة للرصد وتطلع باهتمام إلى تلقي تقرير بهذا الشأن في دورته المقبلة.

باء- البنود الختامية

قائمة مقترحة بالمواضيع التي سينظر فيها المؤتمر الإقليمي لأفريقيا في دورته الثلاثين

- 32- نظر المؤتمر في المواضيع المقترحة للدورة الثلاثين للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا واقترح الموضوع التالي: "التنمية المستدامة للنظم الزراعية والغذائية في أفريقيا: تحسين وسائل الإنتاج وخلق فرص عمل لائق وجذاب للشباب".
- 33- وطلب المؤتمر إلى الممثلين الدائمين للمجموعة الأفريقية وإلى أمانة المؤتمر الإقليمي وإلى رئيس الدورة التاسعة والعشرين للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا النظر في الاقتراحات الواردة بغية اتخاذ توصية نهائية بشأن موضوع الدورة الثلاثين للمؤتمر الإقليمي.

موعد ومكان انعقاد الدورة الثلاثين للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا

- 34- وافق المؤتمر الإقليمي على عقد دورته الثلاثين في السودان في عام 2018. وأعرب السودان عن شكره على هذا الاقتراح ووافق على استضافة الدورة الثلاثين للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا في عام 2018. وسيتم الاتفاق بكل مشترك على الموعد المحدد للدورة بين البلد المضيف المختار وأمانة المؤتمر الإقليمي. وأخذ المؤتمر الإقليمي علماً بأن رواندا عرضت استضافة الدورة الثلاثين للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا. وأخيراً، أشار المؤتمر إلى أن قرار اختيار البلد المضيف يقع على عاتق مجلس المنظمة.

جيم- أية مسائل أخرى

المائدة المستديرة الوزارية

- 35- عُقدت يوم الجمعة، 8 أبريل/نيسان، مائدة مستديرة وزارية بشأن "تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية لتنفيذ الالتزامات بفعالية وزيادة الاستثمارات على المستوى الوطني وعلى مستوى القارة من أجل القضاء على الجوع وتحويل النظم الغذائية في أفريقيا لتحقيق النمو الشامل والرخاء المشترك للجميع".
- 36- وانصب تركيز المائدة المستديرة على ثلاثة مواضيع مترابطة، وهي:
- الإسراع في تنفيذ إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا/ مالابو مع التركيز على إدارة البرنامج وتنسيقه؛
 - تعزيز الشراكات من أجل تعبئة الموارد؛
 - مؤتمر الأطراف الثاني والعشرون: أهميته بالنسبة إلى أفريقيا والطريق إلى مراكش.

- 37- وناقشت المائدة المستديرة الوزارية استراتيجيات يمكن من خلالها للدول الأعضاء تحقيق غاية مالابو المتمثلة في القضاء على الجوع بحلول عام 2025. وسلطت الضوء على الاحتياجات المتعلقة بالقدرات في البلدان الأفريقية لإسراع

وتيرة تنفيذ غايات مالابو وطبيعة الاستثمارات التي ستكون هناك حاجة إليها للقيام بذلك. ونظرت كذلك في قضايا تعزيز الشراكات من أجل تعبئة الموارد والكيفية التي يمكن من خلالها أن تسهم في استراتيجية مالابو وخارطة الطريق ذات الصلة. وأخيراً، ناقشت الفرص المتاحة للبلدان الأفريقية والتحديات التي تواجهها في سياق مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين وعرضت الاستراتيجيات لتعزيز الصلة بين تغير المناخ والزراعة في نتائج مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين الذي سيعقد في المغرب في نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

الاجتماعات الجانبية

38- خلال المؤتمر الإقليمي، عُقدت ثلاثة أحداث جانبية يوم 6 أبريل/نيسان حول المواضيع التالية:

- (1) النجاحات في التطبيقات النووية: شبكة فيت لاب (VetLab) الأفريقية وتقنية الحشرة العقيمة؛
- (2) ووضع برنامج عمل لمواجهة تحديات الأغذية والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- (3) ومتابعة إعلان أبوجا لعام 2006 بشأن الأسمدة من أجل "ثورة خضراء في أفريقيا".

39- والتوصيات المنبثقة عن الاجتماعات الجانبية هي كالاتي:

- (1) *النجاحات في التطبيقات النووية: شبكة فيت لاب (VetLab) الأفريقية وتقنية الحشرة العقيمة - ثمة جزء لا يتجزأ من الشراكة بين المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية يتمثل في مختبرات الزراعة والتكنولوجيا الحيوية المشتركة بين المنظمة والوكالة التي هي في طليعة استخدام "الذرة من أجل السلام"، مع التركيز بشكل خاص على الأبحاث لأغراض التنمية. وتضيف هذه المختبرات، بتطبيقها لتكنولوجيات النظائر والإشعاع الحديثة، قيمة حاسمة إلى الأبحاث الزراعية العالمية في مجالات الإنتاج الحيواني والصحة الحيوانية، وحماية الأغذية والبيئة، ومكافحة آفات الحشرات، وتربية النباتات، وعلم الوراثة، وإدارة التربة والمياه، وتغذية المحاصيل. وغالباً ما تكون الخبرة الاستثنائية التي يتيحها هذا التعاون في طليعة الجهود العالمية الهادفة إلى مكافحة الجوع وسوء التغذية في العالم، وتحسين الاستدامة البيئية، وحماية النباتات والثروة الحيوانية، وتحسين دخل المزارعين، وضمان الأغذية الآمنة للمستهلكين. ويؤدي هذا النموذج التعاوني، الفريد من نوعه في منظومة الأمم المتحدة، دوراً داعماً محورياً في نجاح التطبيقات النووية في الأغذية والزراعة ولذلك ينبغي دعمه من أجل تمكين البلدان الأفريقية من زيادة انتفاعها منه.*

- (2) *وضع برنامج عمل لمواجهة تحديات الأغذية والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. أوصت الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي (كابو فيردي وجزر القمر وغينيا بيساو ومدغشقر وموريشيوس سان تومي وبرينسيبي وسيشيل) بما يلي:*

- في إطار المادة 61 من مسار ساموا، ينبغي للمنظمة (1) إنشاء آلية تنسيق مشتركة لتنفيذ برنامج عمل مسار ساموا (2) وصياغة برنامج عمل لمواجهة تحديات الأمن الغذائي والتغذوي التي تواجهها الدول النامية الجزرية الصغيرة ضمن سياق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال:

- (1) زيادة الإنتاج والإنتاجية والقدرة التنافسية في القطاع الزراعي؛
 - (2) واتخاذ التدابير المناسبة في الأسواق الإقليمية والإقليمية البينية بالنسبة إلى المنتجات الزراعية، بما في ذلك تدابير الصحة والصحة النباتية؛
 - (3) وصياغة تدابير خاصة بالسياسات وخطط عمل من أجل تحسين الأمن الغذائي، تماشياً مع توصيات المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية؛
 - (4) وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في مواجهة التحديات الناشئة عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية؛
 - (5) وتيسير تبادل الخبرات والدروس المستخلصة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي.
- (3) متابعة إعلان أبوجا لعام 2006 بشأن الأسمدة من أجل "ثورة خضراء في أفريقيا". اقترح هذا الاجتماع الجانبي عقد اجتماع رفيع المستوى من قبل الشركاء المهتمين بهدف:
- (أ) إجراء مناقشة بشأن نتائج استعراض شامل للتجارب الناجحة والدروس المستخلصة والتحديات، والفرص الجديدة، لتسترشد بها استراتيجيات ما بعد عام 2015 التي سيتم الاضطلاع بها وتعميمها من قبل الشركاء المهتمين المعنيين.
 - (ب) وتحديث إعلان أبوجا لعام 2006 من خلال توسيع نطاقه لاستغلال روابطه بالإدارة المستدامة للتربة واقتراح استراتيجيات لوضعها في أفريقيا بحلول عام 2030 تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة واستراتيجية تنفيذ إعلان مالابو وخارطة الطريق ذات الصلة.

إعلان أبيدجان الوزاري

40- في نهاية المؤتمر، أقر الوزراء إعلان أبيدجان الوزاري (المرفق دال).

اعتماد التقرير

41- اعتمد المؤتمر بالإجماع التقرير بصيغته التي عرضها المقرر.

اختتام المؤتمر

42- قدّم صاحب السعادة Grace Dinah Akello، الممثل الدائم لأوغندا لدى الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها ورئيس مجموعة السفراء الأفارقة في روما، بالنيابة عن المشاركين، كلمة شكر وأعرب عن أسمى آيات التقدير لرئيس جمهورية كوت ديفوار ورئيس حكومتها ولشعبها على كرم الضيافة وترتيبات استضافة المؤتمر الإقليمي، وللغاو على التحضير والتنظيم الناجحين للمؤتمر.

43- وهنأ المدير العام للغاو، في بيانه الختامي، المشاركين على المشاركة الرفيعة المستوى والنقاشات البناءة، وأعرب عن شكره لهم على تأكيدهم مجدداً رفع تحدي القضاء على الجوع في أفريقيا بحلول عام 2025.

44- وبالنيابة عن فخامة رئيس جمهورية كوت ديفوار ورئيس حكومتها وشعبها، توجه معالي السيد Amadou Sangafowa Coulibaly، وزير الزراعة والتنمية الريفية في جمهورية كوت ديفوار ورئيس الدورة التاسعة والعشرين للمؤتمر الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة لأفريقيا، بالشكر إلى المشاركين على الحضور المنقطع النظير والعمل المنجز. وناشد الدول الأعضاء المساهمة في تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر.

45- وسلط معالي السيد Amadou Sangafowa Coulibaly، وزير الدولة والأمين العام لرئاسة جمهورية كوت ديفوار، في اختتام المؤتمر، الضوء على الجودة العالية للمناقشات وحث الجميع على ضمان ترجمة التوصيات إلى نتائج ملموسة. وأشار إلى أنه رغم التقدم الكبير المحرز فعلا في مجال التحول الزراعي في أفريقيا، لا يزال يتعين فعل المزيد، وحث البلدان الأفريقية والشركاء في التنمية على اتخاذ الإجراءات المناسبة التي من شأنها إسراع وتيرة التحول الزراعي في القارة. وأخيرا، أعرب عن شكره للمنظمة والوفود المشاركة في المؤتمر على الثقة التي وضعت في كوت ديفوار من خلال معالي السيد Amadou Sangafowa Coulibaly، وزير الزراعة والتنمية الريفية، لرئاسة المؤتمر الإقليمي على مدى السنتين القادمتين.

خامساً- المرفقات

المرفق ألف- جدول الأعمال

أولاً- البنود الافتتاحية

- (1) انتخاب الرئيس ونواب الرئيس وتعيين المقرر
- (2) اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني
- (3) بيان المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة
- (4) بيان الرئيس المستقل لمجلس منظمة الأغذية والزراعة
- (5) بيان رئيس الدورة الثامنة والعشرين للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا
- (6) بيان رئيسة لجنة الأمن الغذائي العالمي
- (7) بيانات ممثلي المجموعات الإقليمية الفرعية عن تحديد الأولويات بشأن احتياجات البلدان والأقاليم الفرعية

ثانياً- المسائل التنظيمية والمتعلقة بالسياسات على المستويين الإقليمي والعالمي

- (8) الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق النمو الزراعي الشامل
- (9) الاتجاهات والقضايا في مجال الأغذية والزراعة لاتخاذ إجراءات إقليمية ووطنية في سياق أهداف التنمية المستدامة
- (10) تحديث عن لجنة الأمن الغذائي العالمي

ثالثاً- المسائل المتعلقة بالبرنامج والميزانية

- (11) نتائج وأولويات منظمة الأغذية والزراعة في إقليم أفريقيا
- (12) شبكة المكاتب الميدانية

رابعاً- المسائل الأخرى

- (13) برنامج عمل المؤتمر الإقليمي لأفريقيا المتعدد السنوات للفترة 2016-2019
- (14) قائمة مقترحة بالمواضيع التي سينظر فيها المؤتمر الإقليمي لأفريقيا في دورته الثلاثين
- (15) موعد ومكان انعقاد الدورة الثلاثين للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا
- (16) أية مسائل أخرى

استعراض تقرير المؤتمر وإقراره

المائدة المستديرة الوزارية

المرفق بـ - قائمة الوثائق

وثائق الدورة

جدول الأعمال التفصيلي المؤقت	ARC/16/1
الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق النمو الزراعي الشامل	ARC/16/2
الاتجاهات والقضايا في مجال الأغذية والزراعة لاتخاذ إجراءات إقليمية ووطنية في سياق أهداف التنمية المستدامة	ARC/16/3
آخر المعلومات عن لجنة الأمن الغذائي العالمي	ARC/16/4
نتائج وأولويات منظمة الأغذية والزراعة في إقليم أفريقيا	ARC/16/5
شبكة المكاتب الميدانية	ARC/16/6
برنامج عمل مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأفريقيا المتعدد السنوات للفترة 2016-2019	ARC/16/7

وثائق معروضة للإحاطة

مذكرة إعلامية	ARC/16/INF/1
الجدول الزمني المؤقت	ARC/16/INF/2
القائمة المؤقتة بالوثائق	ARC/16/INF/3 Rev.2
بيان المدير العام	ARC/16/INF/4
بيان الرئيس المستقل لمجلس منظمة الأغذية والزراعة	ARC/16/INF/5
بيان رئيس الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأفريقيا	ARC/16/INF/6
تقرير موجز عن توصيات الأجهزة الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة	ARC/16/INF/7
تقارير عن توصيات الدورة الثامنة والعشرين للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا	ARC/16/INF/8
حساب الأمانة للتضامن مع أفريقيا من أجل الأمن الغذائي	ARC/16/INF/9
المؤتمر الحادي والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	ARC/16/INF/10
المؤتمر العالمي الرابع عشر للغابات	ARC/16/INF/11
التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي: الممارسات الجيدة والآفاق على المستوى القطري في أفريقيا	ARC/16/INF/12

- مائدة مستديرة وزارية: تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية من أجل تنفيذ الالتزامات وزيادة الاستثمارات بشكل فعال على المستويين الوطني والقاري للقضاء على الجوع وتحويل نظم الأغذية في أفريقيا لتحقيق نمو شامل وازدهار مشترك
- أهداف التنمية المستدامة والأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة: النتائج المتوقعة في إقليم أفريقيا
- نتائج سنة تمكين المرأة والتنمية 2015 باتجاه تحقيق خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 في سياق خطة التنمية لما بعد عام 2015
- تغير المناخ وقطاعات الزراعة والحراجة واستخدام الأراضي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
- مذكرة عن الأحداث الجانبية والمشاورات الإقليمية الفرعية
- متابعة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية
- نتائج الاجتماع الإقليمي بشأن الزراعة الإيكولوجية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

ARC/16/INF/13 Rev.3

ARC/16/INF/14

ARC/16/INF/15

ARC/16/INF/16

ARC/16/INF/18

ARC/16/INF/19

ARC/16/INF/20

وثيقة لجنة الأمن الغذائي العالمي

تقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي

CFS 2015/42

وثائق الويب

- قائمة المشاركين والمراقبين
- بيان افتتاحي من معالي رئيس وزراء كوت ديفوار
- بيان رئيسة لجنة الأمن الغذائي العالمي
- إعلان منظمات المجتمع المدني أمام الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأفريقيا
- إعلان أبيدجان الوزاري

المرفق جيم- إعلان منظمات المجتمع المدني

سعادة الرئيس، أصحاب السعادة، المندوبون الموقرون والمراقبون، حضرات السيدات والسادة،

نحن، الممثلون الأربعون لصغار المزارعين والمزارعين المتوسطي الحجم، والنساء والشباب في الريف، وصيادي الأسماك، والعمال الزراعيين، ومربي الماشية، والشعوب الأصلية، والشعوب التي لا تملك أرضاً، والمستهلكين، والمنظمات غير الحكومية التي تمثل منظمات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية والدولية المنحدرة من 24 بلداً، اجتمعنا في أبيدجان، كوت ديفوار، يومي 1 و2 أبريل/نيسان 2016 في إطار الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الفاو الإقليمي لأفريقيا.

ونحن ندرك أن الفاو قامت بالكثير لتنفيذ بعض التوصيات المنبثقة عن المشاورات الأخيرة التي انعقدت في تونس في عام 2014، وبالأساس المتعلقة بدعم مشاريع الشباب والنساء، وكذلك بعض مبادرات منظمات المجتمع المدني في عدد من البلدان. إلا أن العديد من التوصيات التي اعتمدت حتى الآن لم تؤخذ بعين الاعتبار على المستويين الوطني والإقليمي. ويعزى هذا الوضع في المقام الأول إلى الافتقار إلى نظم محددة للرصد والتقييم مشفوعة بمؤشرات واضحة بشأن هذه التوصيات. ونحن نحث الفاو على استحداث هذه الصكوك بمشاركة منظمات المجتمع المدني من أجل ضمان أن جميع التوصيات تصاحبها خطط عمل ونظم للرصد والتقييم.

ونحن نقر جهود الفاو الهادفة إلى دعم هذه الفرصة المتاحة لمنظمات المجتمع المدني لكي تناقش بشكل جماعي علاقتنا وتحدياتنا ومطالبنا إزاء المنظمة وبلدانها الأعضاء، إضافة إلى الفرصة لإطلاعكم على قصصنا.

ونعرب عن تقديرنا لأن المنظمة أجرت ندوات إقليمية عن الزراعة الإيكولوجية من أجل التشديد على أن الزراعة الإيكولوجية قادرة على تحقيق أهداف شتى، مثل الحد من الفقر في المناطق الريفية، والقضاء على الجوع وسوء التغذية؛ وتحقيق الزراعة والتنمية المستدامتين، وزيادة القدرة على الصمود أمام آثار تغير المناخ، والحد من الاعتماد على المواد الكيماوية الزراعية الخارجية، وزيادة مشاركة المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، خاصة في مجالات المحافظة على المياه على مستوى المجتمع المحلي ومعرفة النساء بادخار البذور وتبادلها. ونحن نقدر أيضاً التزام المنظمة بتبادل الرسائل والمشاركة بنشاط أكبر مع عدة منظمات للمجتمع المدني وحركات اجتماعية عالمية وأفريقية.

ونود أن نؤكد على أن رؤيتنا يتخللها تمييز بين أصحاب المصلحة وأصحاب الحقوق. ونحن نخطر في هذا المجال من منطلق أن أصحاب المصلحة هم أولئك الذين لديهم مجرد مصلحة في أي شكل من أشكال الزراعة. ونحن، كأصحاب حقوق، نعتمد لكسب عيشنا على الحق في إنتاج الغذاء، وهو حق مُصان باعتباره أحد حقوق الإنسان.

ونحن نشيد ونحيي الاعتماد الرسمي لأهداف التنمية المستدامة للفترة 2016-2030. وبصفتنا منظمات مجتمع مدني تمثل مجتمعات في مختلف أنحاء القارة وتشارك في هذه المشاورات، نلتزم بمواصلة الشراكة مع المنظمة على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي من أجل بلوغ أهداف النضال لمكافحة تغير المناخ، والنضال للقضاء على الفقر بكل أشكاله، والنضال لاستئصال الجوع.

لكننا نشعر بالأسف نظرا إلى ما يلي:

- ظلت حكوماتنا متناقضة في ما تتخذه من إجراءات من خلال رعايتها بنشاط لفضاءات للترويج للنموذج الزراعي الصناعي المدمر الذي سبق وأن تبين أنه يساهم بشكل كبير في تغير المناخ، والاستيلاء على الأراضي وغيرها من الموارد وتدميرها، إضافة إلى سبل عيش الدوائر التي تمثلها.
- تستبعد منظمات المجتمع المدني من وضع السياسات والمشاريع العامة وتنفيذها، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مع الإشارة إلى أن تصميم هذه الشراكات ومنطقها الخاص بالأعمال لا يعتبران منظمات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية أجزاءً ضرورية من المعادلة. فإدراج منظمات المجتمع المدني ومنظمات المنتجين كشركاء خاصين يضعنا في مساحة تفاوض متوازنة بشكل غير عادل، بالنظر إلى القدرة الساحقة للقطاع الخاص على التأثير في المفاوضات وتوجيهها.
- رغم النوايا النبيلة التي تنتاب حكوماتنا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا توجد أي تعهدات ملزمة للقيام بذلك. لهذا، يجب وضع آليات مساءلة عامة لرصد التقدم المحرز (أو عدمه) في تحقيق هذه الأهداف. ونندد كذلك بموقف حكوماتنا الذي يسفر عن نتائج عكسية. فتوجهاتها المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والزراعية تسمح (وتعزز في بعض الحالات) بالاستيلاء على الموارد الطبيعية، وتدمير البيئة، وإغراق الأسواق الوطنية بسلع مستوردة رخيصة. وهذا يقوض في نهاية المطاف الجهود التي نبذلها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- لا تزال الزراعة الإيكولوجية تعتبر "رجعية" و"حبسية الماضي" نظرا إلى أنها تستند إلى المعارف الأصلية والمحلية. فضلا عن ذلك، هناك فجوة كبيرة تشوب السياسات العامة والدعم المالي المقدم إلى الزراعة الإيكولوجية، إضافة إلى النشر الفعال للمعلومات بشأنها في أفريقيا. وما يزيد الطين بلة الافتقار إلى التشاور والمشاركة بطريقة مجدية للدوائر التي تمثلها في السياسات الزراعية والمتعلقة بالتنمية الريفية. وهناك أيضا إمكانية محدودة لوصول صغار المزارعين والمنتجين إلى الأسواق. وإننا نستنكر استقطاب الشركات المتعددة الجنسيات لمفهوم الإيكولوجيا الزراعية وإساءة استخدامه. ونحن نفهم الإيكولوجيا الزراعية على نحو ما هو وارد في إعلان نياليني (Nyeleni) مالي، لعام 2015.
- لا تتخذ حكوماتنا الخطوات العاجلة والمستدامة والاستباقية اللازمة للحد من تغير المناخ والتخفيف من وطأة آثاره. وعلى النقيض من ذلك، فهي تتسم بالكود وغالبا ما تؤدي إجراءاتها إلى نتائج عكسية من خلال الأخذ بحلول كاذبة إزاء تغير المناخ اعتمادا. وهي تشمل على سبيل الذكر لا الحصر أسواق الكربون والزراعة الذكية مناخيا والنمو الأزرق والجولات التي لا نهاية لها من المفاوضات غير المجدية عن المناخ. وإن ظروف العيش والعمل القاسية أصلا التي تعاني منها الدوائر التي تمثلها تتأثر بشدة بآثار تغير المناخ الناجمة عن الإنسان، وتزداد سوءا بفعل الموقف الحالي لحكوماتنا ومؤسساتنا.

وعلى هذا النحو، وبعد المناقشات التي أجريناها خلال مشاورة المجتمع المدني التي استغرقت يومين، ندعو بشدة إلى أن تقوم حكوماتنا بما يلي:

- (1) ضرورة وضع إطار تشريعي لتقنين الشراكات بين القطاعين العام والخاص، يتضمن فضاءات شاملة وشفافة لإشراك منظمات المجتمع المدني والحكومات والقطاع الخاص في إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص ورصدها. وإن الشفافية النشطة وتقاسم المعلومات بشأن هذه الشراكات أمر بالغ الأهمية.
- (2) والتنفيذ الفوري لتوصيات المشاورة المتعددة أصحاب المصلحة بشأن الإيكولوجيا الزراعية في أفريقيا.
- (3) وحماية المستهلكين من خلال ضمان أن الأغذية آمنة ومغذية ومتنوعة ومنتجة بشكل مستدام وخالية من المبيدات والمضادات الحيوية والكائنات المعدلة وراثيا.
- (4) وتحديد الأولويات وتشجيع استخدام التكنولوجيات والممارسات المتجددة المبتكرة (مثل الإيكولوجيا الزراعية، والغاز الحيوي، والطاقة الشمسية والطاقة الريحية، وغير ذلك). وينبغي مصاحبة ذلك بتعزيز نظم وتكنولوجيا المعلومات المبتكرة. ومن الأهمية بمكان وضع المجتمعات المحلية في محور عمليات وضع هذه الحلول وتنفيذها وتقييمها.

وعلاوة على ذلك، ندعو بشدة إلى أن تقوم المنظمة بما يلي:

- (5) ضرورة دعم إعداد تقارير وإحصاءات منتظمة عن مشاركة منظمات المجتمع المدني في المفاوضات وتنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وينبغي للمنظمة أن تدعم المنتجين في استعراض التجارب الناجحة في مجال القدرة على الصمود أمام تغير المناخ وجعلها أمرا ممكنا.
- (6) واستخدام مركزها الاستراتيجي لتشجيع فتح فضاءات لمنظمات المجتمع المدني في مجالات بلورة عملياتها ورصدها وتقييمها، فضلا عن مواصلة إشراك منظمات المجتمع المدني في مختلف مبادرات المنظمة.

وأخيرا، نناشد المنظمة وحكوماتنا أن:

- (7) تضمن المشاركة المجدية المستمرة للحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ ورصد السياسات والاتفاقات الملزمة قانونا والبرامج الاستراتيجية والخطوط التوجيهية التي تعدها المنظمة، خاصة على كل من المستوى الوطني والإقليمي.
- (8) تكافح بشكل صارم انتهاكات حقوق الإنسان في قطاعي الأغذية والزراعة، مع بذل جهود جدية لضمان مساءلة الشركات، بما في ذلك اتخاذ التدابير العقابية في حق منتهكي الحقوق. وتشمل الصكوك القائمة ذات الصلة على سبيل الذكر لا الحصر: إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، ومشروع إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، والخطوط التوجيهية الطوعية

بشأن مصايد الأسماك الصغيرة الحجم، ومشروع معاهدة الأمم المتحدة الملزمة بشأن الشركات عبر الوطنية وحقوق الإنسان.

ونظرا للدور المهم الذي تؤديه الزراعة الأسرية في تحقيق الأمن الغذائي للدول وفي خلق فرص العمل ومكافحة الفقر، ندعو حكوماتنا والمنظمة إلى التعبير عن إقرارهما إزاء هذه المساهمة العالمية التي تدعم دعوة الأمم المتحدة إلى إعلان لعقد دولي للزراعة الأسرية.

حضرات السيدات والسادة، إن المناطق الريفية ليست جذابة بالنسبة إلى الشباب. فهم يهجرونها بحثا عن فرص عمل وحياة أفضل. وهم يرغبون في العودة لكن لا يستطيعون ذلك في غياب أي فرص لكسب العيش. ولاستدراج الشباب إلى الزراعة، علينا توفير الفرص وتحقيق تنمية ريفية متكاملة، بما يشمل إمكانية الوصول إلى الأراضي والتحكم في سلاسل القيمة والوصول إلى الأسواق والابتكار. كما يجب علينا العمل معا ومكافحة تحكم الشركات في ما يجب أن يكون نظم غذائية ديمقراطية.

وشكرا لكم على حسن انتباهكم وإصغائكم لشواغل المجتمع المدني. ويحدونا الأمل في أن تصغي حكوماتنا والمنظمة إلى دعوتنا وتوصياتنا في أولويات البرامج الإقليمية وتنفيذها. فمستقبلنا يعتمد على ذلك.

أبيدجان، في 2 أبريل / نيسان 2016

مشاورة منظمات المجتمع المدني الأفريقية في إطار الدورة التاسعة والعشرين
لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأفريقيا

المرفق دال- الإعلان الوزاري بشأن الأمن الغذائي والقطاعات الزراعية في ظل مناخ متغير

نحن، الوزراء ورؤساء الوفود، المجتمعون في أبيدجان خلال الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الفاو الإقليمي لأفريقيا، نقر بأن تغير المناخ يشكل تهديدا بالنسبة إلى حقوق الإنسان الأساسية التي نتمتع بها. فهو يقوض قدرتنا على القضاء على الفقر المدقع وإطعام الذين يعانون من انعدام الأمن في العالم البالغ عددهم قرابة 800 مليون شخص. ويعيش أكثر من 70 في المائة من أشد سكان أفريقيا فقرا في المناطق الريفية، ويكسب غالبيتهم دخلا من القطاعات الزراعية (المحاصيل والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية) والموارد الطبيعية الأخرى. وهم، نتيجة لذلك، معرضون بشكل خاص لآثار تغير المناخ. وتفيد بعض التقديرات أن تغير المناخ يمكن أن يزيد من عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية بمقدار 600 مليون شخص بحلول عام 2080 ما لم تُتخذ إجراءات فورية. وتشير تقديرات أخرى إلى أن تأثير تغير المناخ على توافر الأغذية يمكن أن يؤدي إلى 500.000 حالة وفاة إضافية بحلول عام 2050.

وتبرز العلاقة الأساسية بين الأمن الغذائي وتغير المناخ في اتفاقين دوليين رئيسيين تم التوصل إليهما في عام 2015.

وتشمل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أهداف التنمية المستدامة بشأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله، والقضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي، والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة؛ واتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

ويقر اتفاق باريس بشأن تغير المناخ "بالأولوية الأساسية لضمان الأمن الغذائي والقضاء على الجوع، وقابلية نظم الإنتاج الغذائي بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ". ويشدد الاتفاق على التكيف مع آثار تغير المناخ، ولا سيما بالنسبة إلى السكان والبلدان الأشد ضعفا في العالم. وقد أعادت البلدان المتقدمة تأكيد التزامها بنقل 100 مليار دولار أمريكي على الأقل في إطار التمويل السنوي للأنشطة المتعلقة بتغير المناخ إلى البلدان النامية بحلول عام 2020.

وتحدد المساهمات المعتمدة المحددة وطنيا التي قدمتها قبل انعقاد مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين في باريس الخطوط العريضة لألويات السياسة المتعلقة بتغير المناخ الخاصة بنا. وتتنبأ الزراعة والحراجة واستخدام الأراضي مكانة بارزة، مما يعكس الأهمية المركزية لهذه القطاعات بالنسبة إلى اقتصاداتنا ومجتمعاتنا. ومع توافر المستويات اللازمة من الدعم المالي والفني، نلتزم بالعمل مع المجتمع الدولي لتطبيق مكونات مساهماتنا المعتمدة المحددة الخاصة بالزراعة والحراجة واستخدام الأراضي.

ونحن نتشاطر رؤية مشتركة مفادها أن الاستثمار في التنمية الزراعية المنتجة والقادرة على الصمود أمر حيوي لضمان استمرار بلداننا - وخاصة أشد السكان فقرا وأكثرهم معاناة من انعدام الأمن الغذائي - في الازدهار رغم تغير المناخ.

ونحن ندرك أن الاستثمارات الموجهة بشكل جيد في مجال الزراعة يمكن أن تؤدي في الوقت ذاته إلى تحسين إدارة الموارد الطبيعية، والمساهمة في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأة آثاره من خلال التخفيف من حدة الضغوط

التي تتسبب في إزالة الغابات وتحسين سلامة التربة والحصول على المياه. ويمكن للاستثمارات في الزراعة أن تولد في كثير من الأحيان فوائد بيئية مهمة بدون تكلفة إضافية أو تكلفة قليلة.

ونحن نشجع البلدان المتقدمة والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية على العمل معنا. وسيكون من الأهمية بمكان:

تعزيز قدرة بلداننا على تحسين الحوكمة المؤسسية الوطنية للوصول المباشر والدولي إلى تمويل الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ، ووضع سياسات وبرامج ومشاريع تحويلية خاصة بالقدرة على الصمود أما تغير المناخ والنمو المنخفض الكربون، تماشياً مع قرارات مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية.

وتحسين التعهدات في عام 2018 حتى يكون للجميع أهداف طموحة لعام 2025 – وبعد ذلك كل 5 سنوات لضمان قدرة البلدان الأفريقية على مواجهة آثار تغير المناخ وتحقيق إمكاناتها المتعلقة بالتخفيف من وطأتها على نحو ما هو وارد في مساهماتها المعتمدة المحددة وطنياً.

وزيادة الدعم المالي والفني للتكيف مع أثر تغير المناخ، مع التركيز بشكل خاص على القطاعات الزراعية والمنتجين الزراعيين أصحاب الحيازات الصغيرة.

وتحسين التنسيق عند تقديم الدعم الفني والمالي، بما في ذلك من خلال مواءمة الدعم مع العمل القائم المرتبط بالبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وإعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة.

أبيدجان، 8 أبريل/نيسان 2016.